



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
 الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
 الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



(مظاهر التيسير النحوي في كتاب "تجديد النحو" لشوقي ضيف)

(The Aspects of Grammar Facilitation in the Book "Renewing the Grammar" by Shawqi Dhaif)

بولنوار عبد الرزاق¹، الأستاذ الدكتور حمداد بن عبد الله²
¹ جامعة دكتور مولاي طاهر - سعيدة - الجزائر.
² جامعة دكتور مولاي طاهر - سعيدة - الجزائر.

Key words:

Facilitation

Didactics of grammar

Renewal

Shawki dhaif.

Abstract

This brief study aims to reveal what the researcher Shawky Dhaif reached with suggestions related to grammatical facilitation, in his book *Renewing the grammar*, which included his most important suggestions, and it was found to us that a guest did not come with a new thing, but he worked on presenting the old grammar with a new image, suitable for the times, The grammar was relaxed on the minds, and he was injured in aspects, and failed in other respects, but his work remains a testament to a tremendous effort and a bold attempt worthy of study and attention.

ملخص

يهدف هذا البحث المقتضب للكشف عما وصل إليه ضيف من مقترحات تتعلق بالتيسير النحوي، وذلك في كتابه تجديد النحو، الذي تضمن أهم اقتراحاته، وقد تبين لنا أن ضيفا لم يأت بنحو جديد، بل عمل على تقديم النحو القديم بصورة جديدة، تناسب العصر، وتخفف النحو على العقول، فأصاب في جوانب، وأخفق في جوانب أخرى، لكن عمله يبقى شاهدا على جهد جبار ومحاولة جريئة جديرة بالدراسة والاهتمام.

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2019-12-10

المراجعة: 2020-04-13

القبول: 2020-09-24

الكلمات المفتاحية:

تيسير

تعليمية النحو

تجديد

شوقي ضيف.

1. مقدمة

بل وإسقاط الفصحى، والاتجاه نحو العاميات، في حين اتسمت بعض الرؤى بالوسطية، فكان لها ما كان من إيجابيات وعليها ما عليها من هنات وزلات. وقد برزت عدة شخصيات من العلماء والمفكرين الذين رفعوا للتجديد رايتهم، وسعوا ملحين ليحققوا غايتهم، وقد برز شوقي ضيف داعيا إلى التجديد في النحو العربي، مُحاولا أن يمسخ العصا من وسطها، وإنه - وإن بدا مضطربا في دعوته شيئا ما - إلا أنه ترك من المؤلفات ما يجعلنا نصنّفه ضمن دعاة التجديد، ولعل كتابه (تجديد النحو) خير دليل على ما نقول.

تتصادم الآراء اللغوية في العصر الحديث بين أطراف شتى، حيث يشتجر المشتغلون في حقل الدراسات اللغوية في قضية مهمة: ألفت بظلالها على الساحة العلمية عامة، وساحة النحو خاصة، إنها قضية التجديد، فقد عرفت نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ثورة حامية الوطيس؛ بين المنادين بالتجديد والمدافعين عن التراث. وقد كان للنحو حظّه من تلك الثورة، حيث شهدت الدراسات النحوية الكثير من الآراء التجديدية، التي بلغ بعضها حدّ الخروج عن الواقع، حيث تجاوزت بعض الصيحات إلى حدّ المطالبة بإسقاط الإعراب،

العرض والحفظ، التي استعملها القدامى (ضيف، 2003، ص 64-65).

ثم يرتقي ضيف في السنة الموالية إلى دراسة (متن الأزهرية)، وقد تعقد النحو قليلا، بعد أن تعرّف على أعراب جديدة أكثر تعقيدا، تتطلب حضورا ذهنيا مركزا، تمثلت تلك الأعراب في القطع والاستئناف، وذلك لما عرض عليه الشيخ إعراب البسملية، وما فيها من أوجه إعرابية متعلّقة بكلمتي (الرحمن الرحيم).

ولما بلغ شوقي ضيف سنته الثالثة في المعهد الديني؛ كان مع لقاء مباشر مع كتاب (قطر الندى)، الذي كان مبرمجا بعد (متن الأزهرية)، وقبل (متن الألفية)، وقد سحت له فرصة قراءة (متن القطر) مع شرحه قراءة وافية، ذلك لأنّ شيخ النحو كان يتخذ من شوقي قارنا عليه، مما فتح لشوقي بابا واسعا لدخول النحو العربي والتعرّف على أهمّ قضاياها، يقول عن نفسه: «وفكر الفتى حينئذ في أن يكتب ملخص (القطر) الذي كان يقرأه مع شيخه، جامعا بينه وبين شرحه، ولم يكد العام الدراسي يوشك على الانتهاء حتى كان قد أتمّ تأليف هذا الملخص» (ضيف، 2003، ص 75). فكان هذا الملخص أول كتاب يؤلفه شوقي ضيف، وهو أول عمل جمع بين شوقي والنحو العربي، حتى صار شغوقا بفكرة تيسير النحو وتقريبه، إلى أن وصل إلى تجسيد أفكاره في كتابه (تجديد النحو) الذي هو محل دراستنا في هذا العمل.

ثم يتقدّم الزمن بشوقي، ليلبغ قدرا عاليا من العلم والفهم، ويزداد اطلاعه على الكتب والمخطوطات، إلى أن عثر على نسخة من مخطوطة كتاب (الردّ على النحاة) لابن مضاء القرطبي، بالمكتبة (التيمورية) بدار الكتب المصرية (حنيفي، 2012، ص 118)، فكان ذلك التحقيق دافعا مباشرا لشوقي ضيف، من أجل أن يقتنع بفكر التجديد والتيسير، لأنّ ما جاء في مدخل التحقيق لا يترك مجالا للشك في ذلك، فقد كان يدعم شوقي آراء ابن مضاء ويزكيها، بل ويدعو إليها تصرّحا لا تلميحا.

والقارئ في كتاب (الردّ على النحاة) لابن مضاء القرطبي، الذي حققه شوقي ضيف قد يخيل إليه أنّ هذا الأخير شارك ابن مضاء في تأليفه، فالمدخل الذي خصّصه ضيف لذكر موقفه من التجديد يشكل جزءا مهما من الكتاب، أضف إلى ذلك عرض شوقي لرؤيته التجديدية في هذا المدخل، والدفاع عنها باستطراد يجعل بصمة ضيف حاضرة في هذا الكتاب المحقق.

هكذا تتشكّل شخصيّة شوقي التجديدية، وتتضح نظرتة للنحو، وموقفه منه، باعتباره واحدا من أكبر المهتمين بتيسير النحو العربي تنظيرا وتطبيقا، وقد ارتسمت تلك النزعة التجديدية في اجتهادات كثيرة، تجسّدت في كتبه: "تجديد النحو، تيسيرات لغوية، تيسير النحو قديما وحديثا مع نهج تجديده".

فهل وصل ضيف إلى الهدف الذي رسمه لكتابه تجديد النحو؟ وما هي مظاهر التيسير النحوي التي تضمّنها كتابه؟ وإلى أي حدّ يمكن أن تساهم مقترحاته التجديدية؟ لذا سنحاول الانطلاق ممّا انتهى إليه شوقي ضيف للوصول إلى تيسير النحو على المتعلمين، وذلك عن طريق اعتماد آرائه الصائبة من جهة، وتقويم آرائه المجانبة للصواب، هادفين للوصول إلى رؤية واضحة لتحديد معالم مشروع تيسير النحو.

وللوصول إلى تحقيق هدف هذه الأوراق البحثية؛ كان لزاما اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، مستنديين على الطريقتة المسحية، استقراء لما يحمله كتاب تجديد النحو من مظاهر تمت إلى التجديد والتيسير بصلته ما.

2. من هو شوقي ضيف؟

أحمد شوقي عبد السلام ضيف (1910 م 2005-م) من مواليد محافظة (دمياط)، وبالضبط في قرية من قرأها الفلاحية البسيطة (ضيف، 2003، ص 09)، وهي قرية (أولاد حمام) الواقعة بالقرب من شاطئ بحيرة (المنزلة) (عمران، 2003، ص 19). ولعلّ تسمية شوقي بهذا الاسم؛ كانت تيمنا بالشاعر المصري الكبير أحمد شوقي، الذي لمع نجمه في السنة التي ولد فيها شوقي ضيف، وقد أشار إلى ذلك ابنه عاصم شوقي ضيف (الجعلي، 2008، ص 64).

ولم يستقرّ الأديب والعالم اللغوي المصري شوقي ضيف في وظيفة واحدة، ولا ثبت في منصب واحد، بل تقلّب في عدّة وظائف، وتدرّج في مناصب توازي طموحه واجتهاده المستمر، ابتداء بمحرر بمجمع اللغة العربية المصري 1935. وانتهاء برئيس لمجمع اللغة العربية سنة 1996 (شعلان و مصطفى، 2003، ص 227).

وقد خلف شوقي أزيد من خمسين مؤلّفا، ومن أهمّها (تاريخ الأدب العربي)، فهو من أشهر مؤلفاته، وأوسعها معرفة، وأنفسها قيمة، إذ هو بمثابة جولة تاريخية بين عصور الأدب العربي؛ شعرا ونثرا، حيث يؤرّخ الكاتب للأدب العربي تاريخا مفضّلا، يصاحبه تصوير جميل للجوانب الزمنية، والاجتماعية، والدينية، والاقتصادية، والعقلية لدى العرب. وله كتب في اللغة أهمّها (تجديد النحو) وهو كتاب يعالج فكرة تجديد قواعد النحو وتبسيطها، رغبة في إشاعة النحو بين الألسن، ومحاولة لدرء المشقة في تعلّمه وتعليمه (شعلان و مصطفى، 2003، ص 229 وما يليها).

3. بدايات شوقي ضيف مع مشروع تيسير النحو

يعود اهتمام ضيف بالنحو وتيسيره إلى مرحلة متقدّمة من عمره، إذ كان ذلك في سنته الأولى في المعهد الديني، وكان وقتئذ ابن اثني عشر عاما، فقد كان أول اهتمامه بالنحو وملابساته بعد أن تلقى أول درس من (متن الأجزوميّة)، وقد رأى بعد إتمام متنها؛ أنّ طريقة الأسلاف في تعليم النحو كانت أجدى، حيث قارن بينها وبين طرق التربية الحديثة، فرأى أنّ هذه الأخيرة عاجزة عن تبليغ النحو، عكس طريقة

4. التيسير والتجديد مقارنة لغوية واصطلاحية

واستيعابها، وتمثلها؛ ولن يكون التيسير وافيا بهذا، ما لم يسبقه إصلاح شامل لمنهج هذا الدرس وموضوعاته، أصولاً ومسائل...» (المخزومي، 1986، ص15). فالمخزومي لا يعد المختصرات النحوية ضمن آليات التيسير، لأنه يثور على الأصول والمسائل الكبرى في النحو، يقصد بذلك نظرياته الراسخة كنظرية العامل وغيرها.

ويرى عبد الرحمن الحاج صالح أن مفهوم تيسير النحو التعليمي وتجديده؛ يقصد به «تكييف النحو والصرف مع المقاييس التي تقتضيها التربية الحديثة، عن طريق تبسيط الصورة التي تعرض فيها القواعد على المتعلمين، فعلى هذا ينحصر التيسير في كيفية تعليم النحو لا في النحو ذاته» (عوني، 2016، ص239)، فلا يمكن إذن عد الإقصاء والحذف والتجاوز من قبيل التيسير، ونظرة الحاج صالح مخالفة تماما لنظرة المخزومي، لأنها نظرة-حسب اعتقادنا- أقرب للصواب، ذلك لأن صاحبها يرى آليات التيسير تتمثل في التكيف، أي تقديم النحو بصورة تلائم العصر، مثل اعتماد طرائق حديثة تستثمر التكنولوجيا في تعليم النحو، كأن يقدم النحو في مرحله المتقدمة عن طريق اعتماد التصوير والتلوين الذي يخفف على المتعلم المبتدئ الفهم، ويحقق ما لم تحققه الكتابة.

وللتيسير تعريفات شتى لدى الدارسين، لا يتسع البحث لاستيعابها، لكن يمكننا استخلاص مفهوم واضح، محاولين بذلك جمع أغلب المفاهيم التي تُعنى بالتيسير الحقيقي، فنقول: إن التيسير النحوي هو تقديم النحو سهلاً مستساغاً للمتعلمين، ويقتضي هذا عدة أشياء، كتقديم المادة المنقّ عليها، وترك المختلف فيها. وترتيب الأبواب ترتيباً منظماً يناسب المتعلم؛ وربط الأمثلة النحوية بالواقع، وتجاوز الأمثلة المكررة التي سيطرت على كتب القدامى.

4.3. التجديد لغة

أبرز الأعمال التي حملت لفظ التجديد، كتاب شوقي ضيف (تجديد النحو)، وكتاب (تجديد النحو العربي) للدكتور عفيف دمشقية، غير أن بين الكتابين بونا شاسعا، نظرا لاختلاف رؤاهما حول لفظ التجديد، الذي هو في اللغة، مصدر قولك جددت الشيء، وهو فعل مزيد أصله في المعجم (ج د د)، جاء في اللسان: «الجدّة نقيض البلى، يُقال شيء جديد، والجمع أجدة وجُدد وجُدد... وجد الثوب والشيء يجد، صار جديداً وهو نقيض الخلق» (منظور، 711 هـ، ص562).

4.4. التجديد اصطلاحاً

يعرفه محمد حسن الصغير قائلا: «هو فك الحصار عن التراث النحوي، ليعود طليقاً بعد الأسر، وبعث الحياة في المنهج النحوي ليعود غصاً طرياً بعد الجفاف» (بسندي، 2008). ومعنى هذا أن النحو من رؤية دعاة التجديد قد أصابه البلى والقدم، من أثر السنين وطول العهد، فصار غامضاً فتوجب على المختصين في العصر الحديث تجديده. والتجديد قد يكون في المناهج والطرق، وقد يكون في اختيار ما يقدم للمتعلم،

في ظاهر الأمر يبدو أن مصطلحي التيسير والتجديد مترادفان، يدل أحدهما على الآخر، لكن حقيقة الدلالة اللغوية تفرض علينا التفريق بينهما، لأن مصطلح التيسير- كما يرى الباحث رفيق عبد الحميد حمودة-؛ مصطلح جامع، تنضوي تحته مصطلحات أخرى، إما تصريحاً أو تلميحاً (حمودة، 2016، ص06)، ومن المصطلحات الأخرى المنضوية تحت التيسير نذكر: التقريب، التبسيط، التسهيل، التوضيح والإيضاح، الإحياء، الإصلاح، وسنحاول التفريق بين مصطلحي التيسير والتجديد لغة وواقعاً، وتحديد دلالتيهما.

4.1. التيسير لغة

وردت كلمة (تيسير)، على وزن (تفعيل)، من الفعل الرباعي المزيد (يسر)؛ وجذره في المعجم (ي س ر)، جاء في لسان العرب: (اليسر) قوله (اليسر) بفتح فسكون، أو بفتحتين، كما في (القاموس): (اليسر والانقياد، يكون ذلك للإنسان والفرس، يسر وقد يسر ابن منظور، 711 هـ، ص86)، أنشد ثعلب (ثعلب، 291 هـ، ص236):

قوم إذا شومسوا؛ لِح الشماس بهم

ذات العناد، وإن ياسرتهم يسروا

وياسره أي ساهله (ابن منظور، 711 هـ، ص87). وفي الحديث: «إن الدين يسر» (البخاري، 256 هـ، حديث 39)؛ واليسر ضد العسر، أراد أنه سهل سمح، قليل التشديد. وفي الحديث: «يسروا ولا تعسروا» (البخاري، 256 هـ، حديث 69). وعن الليث: «يقال: إنه ليسر خفيف، ويسر، إذا كان لين الانقياد، يوصف به الإنسان، والفرس. واليسر السهل» (ابن منظور، 711 هـ، ص87).

إن المعنى اللغوي للتيسير يدور حول السهولة، وتجنب التعصّب والتعقيد، فهو كل ما لم يتعب النفس أو البدن أو العقل، كل ذلك يسر، ومتى ما وجدت المشقة اقتضى الحال وجود التيسير، سواء في ما تعلق بالذهنيات أو غيرها.

4.2. التيسير اصطلاحاً

يقول نهاد موسى في التباس مفهوم التيسير: «إن تيسير النحو، تشتجر فيه مطالب شتى، بعضها يتصل بالمادة، وبعضها يتصل بالطريقة، وتحديثها، وتقريبها إلى أفهام المتعلمين وإهتماماتهم، وبعضها يتصل بقواعد الفصحى، في إطار الوضع اللغوي الأزواجي في العربية...» (الموسى، 2002). وعلى ذلك تختلف تعريفات التيسير وتتعدد، لأن التعريف ينبع من زاوية قناعتة صاحبه، وسنحاول فيما يلي عرض مجموعة من التعريفات منها:

تعريف مهدي المخزومي الذي يرى تيسير النحو، انطلاقة من قناعته بهذا المشروع وأهدافه المرجوة منه، فيقول: «... فالتيسير إذن؛ ليس اختصاراً، ولا حذفاً للشروح والتعليقات، ولكنه عرض جديد لموضوعات النحو؛ يسر للناشئين أخذها،

وربما رآه البعض أبعد من ذلك.

5. موقف شوقي ضيف من التجديد والتيسير

إن موقف شوقي من تيسير النحو وعلاقته بلفظة التجديد، يتضح من خلال تسمية كتابه (تجديد النحو) وهو يريد التيسير، قال شوقي: «وظلت أفكر في وضع كتاب أجدد به النحو، وأقربه لدارسيه» (ضيف، تجديد النحو، 1982، ص: 05)، فقد استعمل التجديد وهو يريد به التقريب، وليس التقريب إلا هدفاً من أهداف مشروع التيسير.

وإذا أردنا الجمع بين لفظتي التيسير والتجديد؛ وجدنا الضرورة اللغوية تقتضي الاختلاف، فالتيسير يأتي مضاداً للصعوبة، وربما كانت هذه الأخيرة - أعني الصعوبة - دالة على أن المشكلة في العقول التي تستقبل النحو، فهي لم تعد في أحسن حال لتعي قواعده، لذا وجب تبسيطه وتيسيره، لكي ينسجم مع طبيعة هذه العقول، أما لفظ التجديد فمضاده البلى، فيكون بعد ذلك - الإشكال في النحو ذاته، وليس في العقول التي يراد منها أن تستوعبه، ولتبسيط وجهة نظرنا من هذه المسألة نقول: إن التيسير يدل على وجود خلل في المتلقي للنحو، والتجديد يدل على أن الخلل في مادة النحو، لا في المتلقي.

والحقيقة أن هذا التعمق في التحليل الدلالي للمصطلحات، قد يظلم الكثير من المجتهدين، كما قد ينسف الكثير من الجهود، ذلك لأن المصطلحات حمالات أوجه ومعان، فربما قصد من استعمال مصطلح التجديد ما يقصده تماماً من استعمال مصطلح التيسير، فلنتمعن - على سبيل التمثيل - في قول شوقي ضيف مقدماً لكتابه تجديد النحو: «وظلت بعد ذلك أفكر في وضع كتاب أجدد به النحو، وأقربه من دارسيه بحيث يصبح مدلولاً سافهاً لهم، وأخذت في وضعه مهتدياً بالأسس الأربعة التي تضمنها مشروع تيسير النحو الذي قدمته إلى المجمع» (ضيف، تجديد النحو، 1982، ص: 05).

إن هذا النص لا يدع مجالاً للشك في تحقق التداخل بين المصطلحات، وعدم دقتها، إذ نجد كلمة تيسير - عند شوقي - عبر عنها في فقرة واحدة؛ بأربعة مصطلحات أخرى وهي: التجديد في قوله (أجدد)، والتقريب في قوله (أقرب)، والتدليل في قوله (مدلولاً)، والسواغ أو السوغ في قوله (سافهاً)، ثم ختم فقرته بذكر (التيسير)، مسمياً إياه مشروعاً، وإذا عدنا للمعاجم العربية؛ وجدناها تُشرك المصطلحات الأربعة التي استعملها ضيف في معنى واحد هو التسهيل، تقول العرب: «هذا الطريق أجَدَّ الطريقين؛ أي أَوْطَوْهُمَا وَأَشَدَّهُمَا اسْتَوَاءً» (منظور، 711 هـ، ص: 109)، والوَطَاءَةُ اللَّيْنُ وَالسَّهْوَةُ، يوصف بها الطريق إذا كان سهلاً سلوكه. ومثله السَوَّغُ والسَوَّاغُ، جاء في اللسان: «سَاحَ الشَّرَابُ فِي الْحَلْقِ يَسُوعُ سَوْغًا وَسَوَاغًا: سَهَّلَ مَدْخَلَهُ فِي الْحَلْقِ» (منظور، 711 هـ، ص: 435) وليس بعيداً منه مصطلح التدليل، تقول العرب: «ركبوا ذل الطريق، وهو ما مهَّد منه ودُّل. حتى صار سهلاً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَذَلَّتْ قَطُوفُهَا تَذَلِيلًا﴾ (الإنسان 14)، أي سُوِّيت عناقيدها ودُلِّيت، وقيل: هذا كقوله:

﴿قَطُوفُهَا دَانِيَةٌ﴾ (الحاqqة 23)، كَلِمًا أَرَادُوا أَنْ يَقْطُفُوا شَيْئًا مِنْهَا؛ ذُلُّ ذَلِكَ لَهُمْ فَذَنَا مِنْهُمْ (منظور، 711 هـ، ص: 258).

وليس الدنو في العربية بعيداً عن التقريب، جاء في لسان العرب: «القُرْبُ نَقِيضُ البُعْدِ، قُرْبُ الشَّيْءِ، بِالضَّمِّ، يَفْرُبُ قُرْبًا، وَقُرْبَانًا، وَقُرْبَانًا: أَي ذَنَا، فَهُوَ قَرِيبٌ» (منظور، 711 هـ، ص: 662)، فما أقرب هذه المصطلحات من التعبير عن شيء واحد وهو التيسير.

وعلى هذا نقر بتسمية التيسير مشروعاً عسرياً، وأما بقبية المصطلحات فهي تبعد أو تقرب من هذا المشروع بحسب قناعة مستعملها، وبحسب إنتاجهم الذي يبقى هو الفيصل في مسألة خدمتهم لمشروع التيسير من عدمها.

6. مظاهر التجديد والتيسير في كتاب «تجديد النحو»

يمكن لنا أن نحصر جهد شوقي ضيف في أربعة محاور؛ هي كالاتي: مخالفة النحاة في مسائل؛ اختيار الأيسر من أقوال النحاة؛ منع الحذف والتقدير؛ تحاشي التعقيد والاقتران على الواضح.

1.6 مخالفة النحاة فيما يلي من مسائل

1.1.6 المخالفة في الإعراب المحلي والتقدير: يرى شوقي أن النحاة عقدوا الإعراب المحلي والتقدير، فذكر علامات البناء في المبنيات، مع ذكر محلها الإعرابي مسألة عقلية معقدة، وليس خطأ من النحاة ما ذهبوا إليه، لكنه رياضة عقلية فوق طاقة متعلمي هذا العصر، والأمر نفسه مع الإعراب التقديري، فحركة المعرب لا تظهر، فهي أشبه بالكلمة المبنية، لذا يستحسن التعميم بذكر المحل فقط، يقول شوقي: «يقال في مثل "جاء الفتى" "الفتى" فاعل محله الرفع، ويقال في "كتابي" من المثال "قرأت كتابي" مفعول به محله النصب، وفي المبنيات في مثل "هذا علي" "هذا" مبتدأ محله الرفع» (ضيف، تجديد النحو، 1982، ص: 111)، وهذا رأي سديد نوافق عليه ضيفاً، على أن يقتصر على الكتب التعليمية في المراحل الابتدائية. لأن المتعلم إذا تمكن من القواعد؛ فقد يلحظ أن الفاعل يرفع بالضمة، فيتساءل أين الضمة في مثل قولنا "جاء القاضي"؟ وهنا يرجع إلى تفصيل النحاة.

2.1.6 المخالفة في بعض الأعراب: ينقض ضيف رأي النحاة في إعراب (النتع السببي)، (كان وأخواتها)، (كاد وأخواتها)، (غير، سوى) و (خلا، حاشا، عدى). فالنتع السببي عند النحاة هو ما دل على معنى في شيء بعده، له تعلق وصلته بالمتبوع (المنعوت) وارتباط به (حسن، 2018، ص: 452)، وهو يرفع اسماً ظاهراً متصلًا بضمير يعود على المنعوت؛ نحو قوله تعالى: ﴿مَرَرْنَا أُخْرَجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ (النساء 75)، فالظالم نعت سببي، ولكنه ليس للمتبوع (القرية)؛ لأنه ليس صفة لها، بل هو صفة لما بعده، وهو كلمة (أهلها) وشوقي ضيف يرى أن يعرب النعت السببي خبراً، وما بعده مبتدأ مؤخر، ممثلاً بالآتي: "هذا رجل متفوق أخوه" (ضيف، تجديد النحو، 1982، ص: 127) وهذا جيد، حيث نعرب "متفوق" خبراً مقدماً، و"أخوه"

خبر لهما، وتيسيرا يرى شوقي أن إعرابهما كلمة واحدة أولى (ضيف، تجديد النحو، 1982، ص118-119)، فيقال في مثل الآية الآتية: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ (البقرة 255)، (من): اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ، و (ذا): اسم إشارة مبني في محل رفع خبر، ويقال: (من ذا): اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ، واختار شوقي الإعراب الثاني، ولا شك أن في هذا الاختيار ما فيه من التخفيف والتيسير، بطرح ما لا يخل بالمعنى والاستغناء عما لا حاجة للمتعلم به.

2.2.6 مجيء الفاعل جملة: المشهور من قول أكثر النحاة وعلى رأسهم سيويه، أن الفاعل لا يقع جملة مطلقا، ويرى بعضهم -كالفراء، وابن هشام- أنه يقع بشروط، في حين يرى آخرون -كعشام الضير، وثلعب والكوفيين- أن الفاعل يقع جملة، ولذلك شواهد من القرآن، ومن كلام العرب (الجهني، 2017، ص204)، ويختار شوقي ضيف وقوع الفاعل جملة، ويرى بأنه قليل جدا، ويسوق شواهد من القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجْنَهُ﴾ (يوسف 35)، حيث وقعت جملة (ليسجننه) في محل رفع الفاعل للفعل (بدا) (ضيف، تجديد النحو، 1982، ص156)، وبالرغم من أن النحاة اجتهدوا في توجيه هذه الآية وغيرها، إلا أن الرأي الأصوب لدينا هو ما ذهب إليه ضيف وبعض النحاة من قبله، فالفاعل يرد جملة، دلت على ذلك الشواهد التي لا ترد، ولا يفيد التقدير والتأول إزاءها، لأن الطريق الأنسب إلى التيسير هو ما ذكرنا.

3.2.6 مطابقة النعت لمعنونه والخبر لمبتداه: إذا كان الموصوف أو المبتدأ جمع تكسير لمن يعقل؛ جاز في الصفة والخبر أن يطابقا الموصوف والمبتدأ، فيكونا على صورة الجمع، مثل: "هؤلاء رجال طيبون- الرجال طيبون"، كما جاز أن يؤنثا مثل: "هؤلاء رجال طيبة- الرجال طيبة"، يعلق ضيف على هذه الأمثلة قائلا: «والمختار أن يراعى في مثل هذا النعت -وخاصة في كتب الناشئة- أن يكون مجموعا مثل معنونه» (ضيف، تجديد النحو، 1982، ص126)، حتى لا يظهر للناشئة أن الأمثلة مخالفة للقاعدة، فهذه الأخيرة -في كتب النحاة- تقتضي التطابق بين المبتدأ والخبر، والتطابق بين الصفة والموصوف.

4.2.6 أدوات الاستثناء (خلا، عدى، حاشا) بدون "ما": للنحاة في هذه الأدوات أقوال متباينة، فسيويه وغالب البصريين يعدونها حرفا، وما بعدها مجرور بها (الأنصاري، 761 هـ، ص256)، وذهب الجرمي والمازني وغيرهما إلى أنها تستعمل حرفا وما بعدها مجرور، وفعلا جامدا وما بعده منصوب، لكن شوقي يختار أن تعرب أدوات استثناء، وما بعدها مستثنى منصوبا (ضيف، تجديد النحو، 1982، ص181)، وبالرغم من وجود التيسير في هذا الاختيار؛ إلا أنه يصطدم بالشواهد التي يكون فيها ما بعد "خلا-عدا-حاشا" مجرورا في الغالب، ومن ذلك ما نقله ابن مالك من شواهد (مالك، 672 هـ، ص308-310):

مبتدأ مؤخرًا، والجملة الاسمية في محل رفع النعت، لكن هذا لا ينسحب على كل أمثلة الباب، فالآية السابقة الذكر، ورد فيها النعت مجرورا، لأنه تابع في الإعراب للذي قبله، ولا يمكن بأي حال أن يكون الخبر مجرورا، والشواهد المتعلقة بمجيء النعت السببي منصوبا ومجرورا كثيرة، لا تخدم رأي شوقي.

وفي باب (كان وأخواتها) يرى أنها أفعال تامّة لازمة، ومنصوبها حال وليس خبرا لها (ضيف، تجديد النحو، 1982، ص185)، وهو قول ليس بالجديد، فقد قال به الكوفيون، وللغراء رأي قريب منه (الأزهري، 905 هـ، ص233)، ولا نوافق ضيفا في هذا الرأي- وإن كان ظاهره التيسير- لأن ضابط الحال أن يكون فضلة لا عمدة، وخبر "كان" عمدة بالاتفاق، يدل على ذلك أنه خبر مرفوع قبل دخول "كان" عليه، والخبر هو أحد ركني الجملة الاسمية.

وأما (كاد وأخواتها) فيرى ضيف أنها أفعال تامّة، ليست ناقصة ولا ناسخة (ضيف، تجديد النحو، 1982، ص165)، وهي بذلك ترفع فاعلا وتنصب مفعولا به يكون جملة، كما يرى أن (غير، سوى) ليستا من أدوات الاستثناء، بل هما حال، في مثل: "جاء القوم غير زيد" (ضيف، تجديد النحو، 1982، ص181)، وهي عند النحاة في هذا الموضع -مستثنى منصوب وما بعدها مضاف إليها (الأنصاري، 761 هـ)، وقول شوقي بأن "غير" وقعت موقع الحال له جانب من الصحة، إذا ما أمعنا النظر في المعنى، إذ يمكن تحويل العبارة إلى: "جاء القوم جميعا بدون زيد"، فتكون "جميعا" حال، لكننا نرى رأيا آخر في المسألة، فنعد "غير" أداة استثناء، وما بعدها مستثنى وقع مجرورا، حملا على "حاشا"، فقد رأى سيويه وأكثر البصريين أنها حرف بمنزلة "إلا"، لكنها تجر المستثنى (الأنصاري، 761 هـ، ص458)، كما يقع تمييز العدد المفرد مجرورا في قولنا "هم ثلاثة نفر"، مستندين في ذلك على تعويض "غير" بـ"إلا"، إذ لا يختلف المعنى بين المثالين: "جاء القوم غير زيد" و"جاء القوم إلا زيدا"، فلا إشكال إلا في حركة "زيد" بين "فتح وكسر".

3.1.6 المخالفة في منع الوصف المقصور من الصرف: وفي باب الممنوع من الصرف، رأى أن الوصف المقصور (الذي آخره ألف تانيث مقصورة) لا طائل من عده ضمن الممنوع، لأنه لا يترتب عليه أي أثر إعرابي (ضيف، تجديد النحو، 1982، ص222) ومن ذلك: "فضلى، قصوى، كبرى" فهذه أسماء لا تظهر في آخرها الحركة، فلا يميز المتعلم حركتها فضلا على أن يميز أنها ممنوعة من الصرف، وهذا مطلب وجيه، فالحركة فيها مقدرة أصلا، ويصعب التفريق بين تلك الصيغ وغيرها من الأسماء المعتلة والأسماء المبنية.

2.6 اختيار الأيسر بين أقوال النحاة

1.2.6 إعراب (من ذا و ماذا): وهما من أسماء الاستفهام، و(ذا) لاحقة بهما، ولهما عند النحاة إعرابان؛ فيعربان كلمة واحدة، كما تعرب (من) و (ما) مبتدئين، و(ذا) اسم موصول

قال الجَمِيح الأَسَدِي (الكامل): (الأصمعي، 216 هـ)

حاشا أبي ثوبان إنَّ به

ضنا عن المَلْحاة والشَّتْمِ

وقال آخر (الوافر):

أبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلًا وَأَسْرًا

عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطُّفْلِ الصَّغِيرِ

وقال الأَعشى (الطَّويل): (البغدادي، 1093 هـ)

خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا

أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ

وقد ورد المستثنى في الشواهد السالفة الذكر مجرور وعلامة جرّه تارة الياء في البيت الأول (أبي) لأنه من الأسماء الخمسة، وتارة الكسرة في البيتين الثاني والثالث (الشَّمْطَاءِ) (الله).

وتيسيرا على الناشئة؛ نرى أن تعرب الأدوات السابقة الذكر أدوات استثناء، وما بعدها يكون مستثنى منصوبا أو مجرورا حسب الاختيار. دون التضييق على الناشئة بحركة واحدة، ودون التشويش عليهم بإعراب ما بعد تلك الأدوات تارة مستثنى منصوبا بعد تلك الأدوات أفعالا، وتارة اسما مجرورا بعدها حروف جرّ.

3.6 منع الحذف والتقدير

1.3.6 إعراب شبه الجملة خبرا بلا تقدير محذوف: وهذا من أهم الأسس التي بنى عليها ضيف فكره التجديدي، فزي قولنا: (زيد في الدار)؛ يرى النحاة أن شبه الجملة من الجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره (استقرّ أو مستقرّ) هو الخبر، وهذا باطل عند ضيف، وهو موقف ابن مضاء قبله. والرأي عندهما أن شبه الجملة هو الخبر (ضيف، تجديد النحو، 1982، ص140)، ولا شك أن ضيفا مصيب في عدم تقدير عامل محذوف يتعلّق به شبه الجملة، إذ لا حاجة البتّة تدفعنا للتقدير، ما دام شبه الجملة كفى للإخبار عن المبتدأ، وأتم فائدته بلا لبس ولا نقص. وقد أشرنا سابقا أن هذا الموقف ليس بالجديد، فقد ذهب إليه غير واحد من النحاة؛ كأبي عمر الجرمي، والكسائي، وبعض الكوفيين (الأنباري، 577 هـ، ص445). ونرى أن هذا أنسب؛ منعاً للتقدير الذي يعسر النحو، ويحيله إلى ألغاز مبهمّة.

2.3.6 نصب الفعل المضارع بلا إضمار عامل: أقرّ شوقي ضيف أن الفعل المضارع ينصب بـ (لام التعليل، لام الجحود، حتى، أو، فاء السببية، أو المعية) دون إضمار (أن) جوازا أو وجوبا (ضيف، تجديد النحو، 1982، ص208)، إذ لا مانع من ذلك، فالنحاة يقرّون بعمل الحرف الواحد أكثر من عمل، فـ(لا) -على سبيل التمثيل- تعمل الجزم في المضارع إن كانت للنهي، وتتركه مرفوعا إن كانت للنفي، و (ما) تعمل عمل (ليس) عند أهل

الحجاز، وتهمل عند غيرهم، وهلمّ جرّا.

3.3.6 إعراب المفعول به في أسلوب الاختصاص تمييزا: تفاديا للحذف؛ دعا شوقي إلى إعراب المفعول به في الاختصاص تمييزا، والنحاة القدامى يقدرّون في عامل النصب فعلا محذوفا على الاختصاص هو "أخصّ، أريد، أعني، أذمّ، أشتم..." أو ما كان في معناهم، فزي قولنا: "نحن العرب أقرى الناس" ينتصب "العرب" على أنه مفعول به للفعل المحذوف وجوبا، والمقدّر بـ"أخصّ"، وهذا ما يخالف فيه بعض المحدثين، وشوقي واحد منهم، وليس لشوقي اعتراض إلا على التقدير، فأعراب الاسم تمييزا، أيسر وأوضح من التعمق في تقدير مراد المتكلم، الذي لا يجزم به أحد (ضيف، تجديد النحو، 1982، ص193)، ويبدو لنا في هذا الشأن أن اجتهاد شوقي في إعراب المنصوب في الاختصاص تمييزا أمرا ليس بعيدا عن الصواب، فكل من التمييز والمنصوب على الاختصاص؛ الغرض منهما التوضيح والتفسير، وتوجيه السامع إلى مقصود دون غيره، وربما جاز أن نقدّر الفعل المحذوف بـ"أمير" فيكون معنى التمييز جزءا من الاختصاص، غير أن هذا الأخير أشمل، لأن أعراضه أوسع، فهو يشتمل على التعظيم والفخر والترحم والذمّ والشتم، ومع عدم إقصائنا لرأي ضيف أو تحفظته؛ إلا أننا نفضّل إعراب الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولا به لفعل محذوف مقدّر، لأننا نرى أن السياق الذي يرد فيه أسلوب الاختصاص دال على ما يضمّره المتكلم، من تخصيصه لذلك الاسم قصدا ليس يخفى على ذي إمعان.

4.6 تحاشي التّعقيد

1.4.6 الاختصار في صيغ الإعراب: لم يخالف شوقي النحاة في تخصيص ألقاب للإعراب وأخرى للبناء، بل علل ذلك بتغيير حركات الإعراب، فهي تتغير مع الاسم المعرب منونّة، دون الاسم المبني الذي يكتفي بحركة واحدة، يقول ضيف: «وإنما دعا النحاة إلى ذلك أن الحركات تتغير مع الاسم المعرب منونّة، فيقال: "هذا زيد، رأيت زيدا، التقيت بزيدا" في حين أنها لا تتون ولا تتغير في الاسم المبني مثل: "حيث، أين، هؤلاء" إذ لزمها الضمّة والفتحة والكسرة بلا تنوين» (ضيف، تجديد النحو، 1982، ص109).

لكنّ ضيفا يدعو إلى الاكتفاء بذكر محلّ الكلمة إعرابيا، وعدم الإطالة في ذكر العلامة، لأنّ في ذلك خلطا بين ألقاب الإعراب والبناء، فزي قولنا مثلا: «مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمّة، أو مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، أو فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون» نلاحظ الجمع بين "مرفوع" وهي لقب إعراب، مع "الضمّة" وهي لقب بناء، وبين "منصوب" وهو لقب إعراب، مع "الفتحة" وهي لقب بناء، وبين "مجزوم" وهي لقب إعراب، مع "السكون" وهي لقب بناء، لذا يقترح شوقي الاكتفاء بالقول: «مبتدأ مرفوع، ومفعول به منصوب، واسم مجرور، ولا داعي مطلقا للزيادة المذكورة كما يصنع النحاة» (ضيف، تجديد النحو، 1982، ص109).

حذف وتقدير في العوامل والعلامات، ففي الاستغاثة يعرب المستغاث به المسبوق بلام الجر المفتوحة منادى منصوبا بفتحة مقدّرة، منع من ظهورها الكسرة التي جلبها حرف الجرّ (حسن، 2018، ص 79)، وعامل النَّصْب في المنادى فعل محذوف وجوبا تقديره "أدعو" (الجيش، 778 هـ، ص 243)، وكلّ هذا بين التّعقيد، محقق الصّعوبة، بعيد المنال عمّن يراد لهم التيسير.

7. خاتمة

إنّ جهد شوقي ضيف في تجديد النحور غيبةً في تعليمه لا يمكن أن يُغفل، بل هو جهد يشار إليه بالبنان، غير أنّه ككلّ عمل بشريّ قاصر، ينتظر أن تتمّه جهود أخرى، ومن بين ما سجّلنا في ثنايا هذا الكتاب من زلات؛ خلط ضيف بين بدل الاشتمال ومبتدأ الجملة الواقعة خبرا، وذلك في معرض حديثه عن أنواع البدل، فأخلط بين العمدة والفضلة، ولا أدري كيف فات ضيفا أنّ البدل فضلة في الكلام، كما نراه وافق النّحة في المنصوب على نزع الخافض، وهذا في رأينا مخالف للتيسير، فمن أصعب الأعراب على الناشئة- كما نرى- إعراب المنصوب بنزع الخافض، إذ فيه ما يتنافى والتيسير، ومن ذلك أنّه يعتمد على الحذف، وطالما نادى شوقي وغيره من الميسرين بتفادي الحديث عن العوامل المحذوفة، ثمّ إنّ إعرابه مفعولا به أيسر، لوقوعه منصوبا بعد فعل، فما الداعي إلى ادعاء حرف جرّ محذوف انتصب بحذفه الاسم؟

ولذا نأمل أن تتضافر جهود أخرى لتكمّل نقائص هذا الجهد، خدمةً للغة العربيّة، وتيسيرا على العرب وغير العرب لتعلم العربيّة، إذ يعدّ التيسير في هذا العصر مطلبا ملحا، على أن لا يبقى التّركيز على المادّة النحوية وحدها، بل لا بدّ من النظر في الطرائق المتبعة، والظروف المتاحة، والإمكانات المسخّرة، كلّ ذلك في سبيل الوصول إلى الهدف المنشود، ألا وهو تيسير اللغة العربيّة على المتعلّمين.

وعلى هذا نقترح موافقة ضيف فيما يلي:

- إعراب الاسم المقصور والمنقوص بالاختصار على بيان محله.
- إهمال الأعراب المعقّدة التي لا علاقة لها بتقويم النطق.
- إعراب شبه الجملة خبرا بلا تقدير.
- عدم اعتبار (أنّ) المضمرة عاملةً في المضارع المنصوب، واعتبار هذا الأخير منصوبا بما سبقه من حروف ظاهرة.
- الإقرار بمجيء الفاعل جملةً في بعض الأحيان.

ونخلص أخيرا إلى القول: إنّ موضوع التّجديد والتيسير في النّحو العربي لموضوع بالغ الأهميّة، وبخاصّة ونحن في عصر العولمة، وقد انفضّ الناس عن اللغة والنّحو، وانشغلوا عنهما بما فرضته العولمة من مُفرّزات، لذا ينبغي أن تُعنى الدراسات الحديثيّة بالآليات تيسير النّحو للمتعلّمين بما يكون حملا خفيفا لا ينوء به الطالب، مراعاة للعصر، وطلبا لتحقيق الفائدة، ومن

ولسنا نرى رأيه هذا، إذ التّفصيل إنّما زاده النّحة تبيينا للعلامات، لأنّ الحكم الإعرابيّ الواحد يقتضي أكثر من علامة، وذلك لاختلاف التركيبيّة الصّرفيّة للكلمة، ففي قولنا: "هذا معلّم، هذان معلّمان، هؤلاء معلّمون" فبالرّغم من عدم تغيّر الحكم الإعرابيّ للخبر في العبارات السّابقة، إلا أنّ علاماته تغيّرت، والمتعلّم لا شكّ يتساءل، وربّما ظنّ أنّه تغيّر في الحكم الإعرابيّ، فأواخر الخبر جاءت بضمّة تارة وبكسرة وبفتحة تارة أخرى، لذا وجب تعليم الناشئ أنّ الخبر مرفوع بضمّة في حال وقوعه مضردا، وبالف في حالة وقوعه مثنى، وبواو في حالة وقوعه جمعا مذكرا سالما، لأنّ الحركات تتغيّر، وقد تنوب عنها حركات أخرى أو حروف، ولا بأس في عرض ذلك متدرّجا، أمّا إغفاله فلا نراه في مصلحة المتعلّم.

2.4.6 إهمال بعض الأعراب: وهذا يدخل في إهمال إعراب ما لا يفيد نطقا- وهو أحد أسس التّجديد لدى شوقي- ومن تلك الأعراب:

أولا/ مسألته (لاسيما): فعند النّحة يجوز في الاسم الذي بعدها الأوجه الثلاثة: الجرّ، الرّفْع والنّصْب (الأنصاري، 761 هـ، ص 353)، لذا يدعو شوقي ضيف لترحها من الكتب النحويّة، لأنّ إعرابها لا يفيد نطقا ولا يقوم لحنا، فكما نطقها المتكلم وافق وجها من أوجه الصّواب، وليس في التّعريض لإعرابها وإعراب ما بعدها إلا لغو لا منفعة بعده (ضيف، تجديد النحو، 1982، ص 151)، وإذا كان التيسير يسعى لضبط النطق - ولا شكّ في أنّه من أولى أولوياته- فضيف مصيب في هذا المطلب، وبخاصّة إذا علمنا أنّ أغلب من يتلقّون النّحو في عصرنا هذا: هم أعراب ما يكونون عن النطق بالعربيّة نطقا سليما، فقيم إرهابهم بمثل قضبيّة (لا سيما) وغيرها؟

ثانيا/ إهمال إعراب أدوات الشّروط الاسميّة: دعا شوقي في هذا السّياق؛ إلى إهمال أسماء الشّروط التي يختلف محلّها الإعرابيّ من تركيب إلى آخر، ويستغنى عن ذلك بإعراب فعل الشّروط وجوابه، بالقول: محلّهما الجزم (ضيف، تجديد النحو، 1982، ص 213)، ولا شكّ أنّ ضيفا يحسّ بالإصر الذي يتحمّله المتعلّم وهو يحاول الظفر بإعراب "مَنْ" في قولنا: "من يزرع يحصد"، "مَنْ تُضرب يضربك" و "مَنْ يُضرب يضرب"، فالناشئ لا شكّ يتعدّر عليه إعراب "مَنْ" في الأمثلة السّابقة، ولعلّ وصوله إلى أنّ "مَنْ" اسم شرط هو نجاح في حدّ ذاته، ويتعسّر عليه تحديد موقعه بين مبتدأ ومفعول به ونائب فاعل.

ثالثا/ إهمال إعراب صيغ النّديّة والاستغاثة: اقترح ضيف بأن يُكتفى بمعرفة صيغ النّديّة والاستغاثة، وحفظهما دون الحاجة إلى الخوض في أعرابيهما لما يشوبها من تعقيد (ضيف، تجديد النحو، 1982، ص 197)، وليست النّديّة والاستغاثة إلا صورة خاصّة من صور النّداء، تلحق به مع بيانها، ولا تعرب تيسيرا على الناشئة (ضيف، محاضرات مجمعيّة، 1998، ص 53)، والنّحة يزدون للاستغاثة والنّديّة بابين مستقلّين، ولهم فيهما أعراب لا تصل إلى ناشئة هذا العصر، لما فيها من

النحو. دمشق: مجمع اللغة العربية. (الصفحة: 124)

وادي طه عمران. (2003). شوقي ضيف: سيرة وتحية. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة. (الصفحة: 19)

أجل ذلك ندعو لأن يكون جهد شوقي ضيف مادة يُقَلَّب فيها النظر من أجل الجمع بينها وبين جهود أخرى لتحقيق هدف التيسير المنشود.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

المؤلف بولنوار عبد الرزاق، حماد بن عبد الله (2021)، مظاهر التيسير النحوي في كتاب "تجديد النحو" لشوقي ضيف، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص: 133-140

المراجع

- ابن هشام الأنصاري. (761 هـ). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون. (الصفحات: 459,458,456,353)
- أبو البركات ابن الأنباري. (577 هـ). الإنصاف في مسائل الخلاف. القاهرة: مكتبة الخانجي. (الصفحة: 445)
- أبو العباس ثعلب. (291). مجالس ثعلب. القاهرة: دار المعارف. (الصفحة: 236)
- أبو سعيد الأصبعي. (216 هـ). الأصبغيات. القاهرة: دار المعارف. (الصفحة: 218)
- جمال الدين ابن مالك. (672 هـ). شرح التسهيل. القاهرة: دار هجر. (الصفحات: 456,310)
- جمال الدين ابن منظور. (711 هـ). لسان العرب. القاهرة: دار المعارف. (الصفحات: 562,258,109,87,86)
- خالد الأزهرى. (905 هـ). شرح التصريح على التوضيح. بيروت: دار الكتب العلمية. (الصفحة: 233)
- خالد بن عبد الكريم بسندي. (عدد 03. 2008). محاولات التجديد والتيسير في النحو. مجلة الخطاب الثقافى. (الصفحة: 154)
- رفيق عبد الحميد حمودة. (/ مارس 2016). تيسير النحو من هاجس الإحياء إلى مقتضيات التعليم التطبيقية. مجلة اللسانيات العربية، (الصفحة: 06).
- سميرة صادق شعلان، و خالد محمد مصطفى. (2003). شوقي ضيف في عيون صفوة من الأعلام. القاهرة: مجمع اللغة العربية. (الصفحة: 227)
- شوقي ضيف. (1982). تجديد النحو. القاهرة: دار المعارف. (الصفحات: 109, 05, 222, 208, 197, 181, 165, 156, 151, 127, 111)
- شوقي ضيف. (1998). محاضرات جمعية مصر: هيئة المطابع الأميرية. (الصفحة: 53)
- شوقي ضيف. (2003). معي. مصر: مكتبة الأسرة. (الصفحات: 65,64,09)
- عباس حسن. (2018). النحو الوالى. القاهرة: دار المعارف. (الصفحات: 79,452)
- عبد العزيز الجهني. (عدد 28 جوان 2017). الخلاف النحوي في الفاعل جملته "جمعا ودراسة". مجلة الأثر، (الصفحة: 204).
- عبد القادر البغدادي. (1093 هـ). خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب. القاهرة: مكتبة الخانجي. (الصفحة: 314)
- فتح الرحمن الجعلي. (2008). شوقي ضيف ناقد. السودان: جامعة أم درمان الإسلامية. (الصفحة: 64)
- محمد أحمد حنيفي. (12 مارس 2012). دراسة نقدية في تطوّر فرة التجديد في النحو العربي عند شوقي ضيف. مجلة أهل البيت، (الصفحة: 118).
- محمد بن إسماعيل البخاري. (256 هـ). صحيح البخاري. القاهرة: دار المعارف. (الصفحات: 456,459)
- مهدي المخزومي. (1986). في النحو العربي " نقد وتوجيه". بيروت: دار الراشد العربي. (الصفحة: 15)
- ميمونة علي عوني. (2016). الدرس اللغوي في النصف الأول في القرن العشرين. عمان: دار غيداء. (الصفحة: 239)
- ناظر الجيش. (778 هـ). شرح التسهيل. بيروت: دار الكتب العلمية. (الصفحة: 77)
- نهاد الموسى. (2002). نحو نحو وظيفي " مثل من باب الاستثناء". مؤتمر تيسير